

نشرة الأمن الغذائي

العدد 11، شتاء 2014

افتتاحية

يسر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) إطلاق العدد الحادي عشر من نشرة الأمن الغذائي نصف السنوية، وهو الإصدار الثاني لعام 2014. مرة أخرى تشير النتائج إلى أن إنعدام الأمن الغذائي لا يزال يشكل تحدياً كبيراً في فلسطين. وعلى الرغم من أن البيانات الشاملة المتعلقة بواقع الأمن الغذائي وانعدامه لعام 2014 لن تكون متاحة قبل منتصف عام 2015، إلا أن مؤشراتنا لا تشي بحدوث تحسن على واقع الأمن الغذائي للأسر الفلسطينية عما كان عليه الحال في عام 2013، عندما عانت ثلث الأسر من إنعدام الأمن الغذائي وثلثها الثاني كان إما معرضاً لإنعدام الأمن الغذائي أو أمناً غذائياً بشكل هامشي، وثلث فقط كان آمناً غذائياً. وقد كانت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة- التي استمرت 51 يوماً- أكبر محددات الأمن الغذائي، حيث أثرت على توافر الغذاء وأسعار المواد الغذائية والدخل المتاح في فلسطين، لا سيما في قطاع غزة. وقد جاء هذا العدوان العسكري المدمر ليزيد الوضع تعقيداً، حيث عانى الاقتصاد الغزي من الهشاشة وعدم الاستقرار نتاج ثماني سنوات من الحصار القاسي والقيود المشددة على حرية الحركة والتنقل من وإلى قطاع غزة. في الربع الثاني من هذا العام ارتفع معدل البطالة في قطاع غزة إلى 45% بعد القضاء على تجارة الأنفاق وتراجع أنشطة البناء. ووفقاً لأحدث البيانات المتاحة لعام 2013، كانت 57% من الأسر في غزة تعاني بالفعل من إنعدام الأمن الغذائي قبل الحرب، ومن الطبيعي أن نترض ارتفاع هذه النسبة بعد العدوان. ويمكن القول أنه فقط بفضل المساعدات الطارئة من الحكومة الفلسطينية والمنظمات والحكومات الدولية لم يتطور الأمر إلى مستوى المجاعة بين الأسر في غزة. ومع ذلك، فإن الطريق إلى تعافي القطاع الزراعي- المساهم الأكبر في تحقيق الأمن الغذائي- لا زال طويلاً، خاصة إذا عرفنا أن الأضرار في هذا القطاع بلغت حوالي 450 مليون دولاراً. وفي ظل القيود الإسرائيلية المفروضة على الوصول إلى الأراضي الزراعية في المناطق الشمالية والشرقية من القطاع واستمرار الحصار الشامل، يصبح التعافي من شبه المستحيلات.

يقدم استعراض الأدبيات في هذا العدد ملخصاً لتقرير صدر مؤخراً عن المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI)، والذي يرى في بناء قدرات المجتمعات على مواجهة إنعدام الأمن الغذائي عنصراً أساسياً في منع الصراعات الدائمة.

المؤشرات الرئيسية

- بعد تراجع أسعار المواد الغذائية في فلسطين في الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي، عادت وارتفعت في منتصف العام قبل أن تعود إلى الإنخفاض بعد شهر آب. وعموماً، إنخفض مؤشر أسعار الغذاء بنسبة 1.42% في الفترة بين كانون ثان وتشرين أول 2014. أما فيما يتعلق بالمواد الغذائية الأساسية، فقد كانت أهم التغيرات في أسعار الدجاج الطازج (-12.39%) والأرز (+23.79%)؛
- خلص التقييم الذي أصدره مؤخراً قطاع الأمن الغذائي في فلسطين إلى أن المواد الغذائية عادت على العموم إلى التدفق إلى قطاع غزة في شهر أيلول، في أعقاب الحرب الإسرائيلية، باستثناء الفواكه والخضروات الطازجة، والتي لا يزال الطلب عليها يفوق العرض. والسبب في هذا النقص هو الخسائر الجسيمة التي مني بها القطاع الزراعي، والتي تقدر بـ 450 مليون دولاراً، والأكثر تضرراً كانت الأسر التي فقدت مساكنها وأصولها الزراعية / أو عملها نتيجة العدوان العسكري الإسرائيلي.
- بعد ارتفاعها في بداية العام، عادت أسعار الغذاء العالمية للإنخفاض ووصلت في تشرين الثاني إلى أدنى مستوياتها منذ أربع سنوات. وباستثناء أسعار اللحوم في الشهر المذكور (والتي ارتفعت عن مستواها في العام السابق بنسبة 13.3%)، إنخفضت أسعار الألبان والزيوت والسكر والحبوب بنسب 29.0%، 16.9%، 8.2%، و5.8%، على التوالي مقارنة بالعام السابق.
- تشير بيانات مؤشر الجوع العالمي (GHI) 2014 إلى إنخفاض معدلات الجوع على الصعيد العالمي على مدى السنوات القليلة الماضية، وهو ما يعني أن هذا الهدف من الأهداف الإنمائية للألفية الثانية قد تحقق قبل سنة واحدة من الموعد المحدد. ومع ذلك، لا تزال هناك 16 بلداً تصارع مستويات جوع مقلقة، منها اثنتان تعانين مستويات مقلقة للغاية. يركز مؤشر الجوع العالمي، الإصدار 2014، على الجوع الخفي أو سوء التغذية الناتج عن نقص المغذيات الدقيقة، والذي يؤثر على أكثر من مليار شخص حول أنحاء العالم.
- يتناول أحدث تقرير المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية العلاقة بين إنعدام الأمن الغذائي والصراعات العنيفة، ويتوصل إلى أن إنعدام الأمن الغذائي يعتبر ليس فقط نتيجة للصراع وإنما أيضاً مسبباً له، مما يستدعي وضع سياسات لبناء القدرة على الصمود في وجه إنعدام الأمن الغذائي باعتبارها خطوة نحو منع نشوب الصراعات.

في هذا العدد:

- 1 افتتاحية
- 2 التعريفات
- 3 أسعار المواد الغذائية في فلسطين
- 4 تقييم الأمن الغذائي في قطاع غزة
- 5 أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية
- 7 مؤشر الجوع العالمي 2014
- 8 أدبيات الأمن الغذائي

Biannual Bulletin Published by:



M A S

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

تلفون: 972 2 2987053/4

فاكس: 972 2 2987055

info@mas.ps

www.mas.ps

تم إنجاز هذه النشرة بدعم مشكور من:

الصندوق العربي للإتماء الاقتصادي
والاجتماعي

التعريفات

الأمن الغذائي

ورد في البيان الختامي لمؤتمر القمة العالمي للأغذية (1996) التعريف التالي للأمن الغذائي: "يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمكن جميع الأفراد من الحصول على موارد كافية لتلبية الاحتياجات الغذائية وأذواقهم كي يعيشوا حياة صحية موفورة النشاط." وقد جاء هذا التعريف ليشتمل على الأركان الأربعة للأمن الغذائي:

- توفر الغذاء - سواء المنتج محليا أو المستورد.
- الوصول إلى الغذاء - بحيث يتمكن جميع الأفراد من الحصول على موارد كافية لتلبية الاحتياجات الغذائية المناسبة.
- استقرار الغذاء - حيث يتم تأمين الحصول على الغذاء الكافي بشكل دائم، مع عدم وجود خطر الصدمات؛
- استخدام الغذاء - إستهلاك الغذاء مع توفر خدمات الصرف الصحي اللائق، والمياه النظيفة، والرعاية الصحية.

الأمن الغذائي في فلسطين: قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومنظمة الأغذية والزراعة والأونروا وبرنامج الأغذية العالمي بتقسيم الاسر الفلسطينية الى أربع مجموعات في إطار الأمن الغذائي لعام 2012:

أسر آمنة غذائياً: الأسر ذات الدخل والاستهلاك الذي يزيد على 7.07 دولارا في اليوم لكل فرد بالغ فيها.

أسر آمنة غذائياً بشكل هامشي: الأسر ذات دخل أو استهلاك (أحدهما فقط) يزيد على 7.07 دولارا في اليوم لكل فرد بالغ فيها.

أسر معرضة لانعدام الأمن الغذائي: الأسر ذات الدخل والاستهلاك أقل من 7.07 دولارا في اليوم لكل فرد بالغ فيها.

أسر غير آمنة غذائياً: الأسر ذات الدخل والاستهلاك دون 5.65 دولارا في اليوم لكل فرد بالغ فيها.

ملاحظة: يتم قياس الأمن الغذائي أو الفقر على أساس الاستهلاك أو الدخل. وعادة ما يكون الاستهلاك أعلى من الدخل بفضل المساعدات المحلية والخارجية المقدمة إلى الأسر المحتاجة وآليات التكيف التي طورتها الاسر (مثل الإنتاج الذاتي من المواد الغذائية).

الفقر في فلسطين: يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفقر باستخدام ميزانية الأسرة القياسية (خمسة أعضاء: اثنان بالغان وثلاثة أطفال)، ويقدم مستويين للفقر في فلسطين:

الفقر المدقع: أية أسرة قياسية تقل ميزانيتها الشهرية عن 1832 شيكلا (2011) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والسكن.

الفقر: أية أسرة قياسية تقل ميزانيتها الشهرية عن 2293 شيكلا (2011) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والسكن والرعاية الصحية والتعليم والمواصلات والنفقات المنزلية الأخرى.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك: يستخدم هذا المؤشر في الغالب كأداة لقياس التضخم والارتفاع في تكاليف المعيشة. ويتم حسابه عن طريق احتساب متوسط التغيرات في أسعار عناصر محددة في سلة المستهلك. يبلغ عدد السلع والخدمات التي تدخل في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك الفلسطيني حوالي 568، ويتم احتسابها وفقاً لأهميتها النسبية، حيث يشكل الغذاء حوالي 40% من إجمالي مؤشر أسعار المستهلك، وأما النقل والاتصالات فتمثل حوالي 12.7% والمنسوجات والملابس والأحذية تشكل حوالي 10%.

مستوى المعيشة: وهو نسبة استهلاك الأسرة من الغذاء بالعلاقة مع إجمالي الاستهلاك. يقسم الجهاز المركزي للإحصاء مستوى المعيشة إلى ثلاث فئات:

مستوى مرتفع: حيث يمثل استهلاك الغذاء أقل من 30% من الاستهلاك الإجمالي. مستوى متوسط: نسبة استهلاك الغذاء إلى الاستهلاك الإجمالي تتراوح بين 30 إلى 44%.

مستوى متدن: نسبة استهلاك الغذاء إلى الاستهلاك الإجمالي تتجاوز 45%.

مؤشر الجوع العالمي (GHI): هو مؤشر لقياس الجوع وسوء التغذية، ويتكون من ثلاثة مؤشرات لها نفس الوزن: النسبة المئوية للسكان الذين يعانون من نقص التغذية، النسبة المئوية لانتشار نقص الوزن لدى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة. يصنف هذا المؤشر الدول على مقياس مكون من 100 نقطة: منخفض (4.9 أو أقل)، متوسط (5-9.9)، مقلق (10-19.9)، خطير (20-29.9) وخطير للغاية (30 أو أكثر) (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية IFPRI، 2010).

نقص التغذية: وفقا لمنظمة الاغذية والزراعة، سوء التغذية هو عدم الحصول على الغذاء اللازم لتلبية الحد الأدنى من متطلبات الطاقة اليومية. تقوم الفاو (FAO) بتحديد قيم هذا المؤشر عن طريق حساب مجموع كمية الغذاء في بلد ما بالاستعانة بسجلات الميزان الغذائي وتحويل الغذاء إلى ما يكافئه من السرعات الحرارية، مع الأخذ بالحسبان التفاوت في توزيع الغذاء باستخدام معامل الاختلاف (CV) بالاستناد إلى المسح الأسري في البلد المعني أو في البلدان المجاورة في حال لم تتوفر بيانات قطرية.

مؤشر الفاو لأسعار المواد الغذائية: يقيس هذا المؤشر الأسعار العالمية للسلع الغذائية عن طريق أخذ متوسط الأسعار القياسية لخمسة مجموعات من السلع الأساسية (للحوم والألبان والحبوب والزيوت والسكر). وكل مجموعة لها وزن يساوي نسبة تصديرها في الاسواق العالمية.

الأهداف الإنمائية للألفية: هي ثمانية مرام إنمائية (تشتمل على 18 غاية) اتفقت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة ومجموعة الثماني وبعض المنظمات الدولية على تحقيقها بحلول سنة 2015. تنطلق هذه المرامي من إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي تم توقيعه في ايلول 2000.

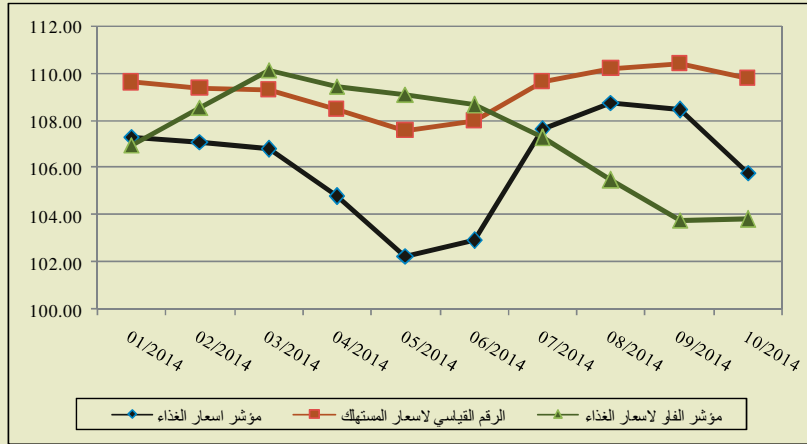
المرمي الأول يشتمل على ثلاثة أهداف: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولارا واحدا إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015؛ توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب؛ وتخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015.

مؤشر التنمية البشرية (HDI): هو مؤشر مركب يتكون من عدة مؤشرات فرعية: العمر المتوقع عند الولادة، التحصيل العلمي (متوسط سنوات التعليم وسنوات التعليم المتوقعة)، ومستوى المعيشة (مقاسا بالدخل القومي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد). تتراوح قيمة هذا المؤشر بين صفر وواحد. في عام 2010، سجلت النرويج أعلى قيمة (0.938) على المؤشر، بينما كانت زيمبابوي في الحضيض (0.140)، أما فلسطين فلم يتم إدراجها ضمن المؤشر.

عملية النداء الموحد (CAP): في كل عام تقوم عدد من منظمات الإغاثة، بما في ذلك مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الأخرى، بتخطيط وتنسيق وتنظيم وتوجيه جهودها للاستجابة لطلبات الإغاثة والمعونات العاجلة عوضا عن التنافس فيما بينها، وقد تم إطلاق مسمى "عملية النداء الموحد" على هذا الجهد المشترك. بلغ إجمالي المتطلبات المالية في فلسطين للعام 2013 ضمن عملية النداء الموحد أكثر من 374 مليون دولارا للتنفيذ 144 برنامجا طارئا.

أسعار المواد الغذائية في فلسطين

الشكل 2: مؤشر أسعار الغذاء الفلسطيني والرقم القياسي لأسعار المستهلك الفلسطيني (سنة الأساس 2010 = 100)، ومؤشر الفاو لأسعار الغذاء (سنة الأساس 2002-2004 = 100)، كانون ثانٍ تشرين أول 2014



المصادر: الجهاز المركزي للإحصاء، 2014 والفاو، 2014

الاستهلاكية. وبين شهري أيلول وتشرين أول، إنخفضت قيم المؤشرين، إلا أن الإنخفاض في مؤشر أسعار الغذاء كان أكبر. وبشكل عام، ارتفع مؤشر أسعار الغذاء ما بين أيار وتشرين أول بنسبة 3.48% مقابل ارتفاع بنسبة 2.05% في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

أسعار المواد الغذائية الأساسية

يستعرض الجدول 1 أسعار المواد الغذائية الأساسية في فلسطين في الأشهر العشرة الأولى من العام، بالإضافة إلى التغيرات النسبية بين شهري كانون الثاني وتشرين الأول، من جهة، وبين أيار وتشرين الأول، من جهة أخرى. إنخفضت أسعار معظم المواد الغذائية الأساسية بين أيار وتشرين أول بنسب متفاوتة بلغت في ذروتها 2.6%. فقد شهدت أسعار السكر إنخفاضا بنسبة 2.57%، فيما إنخفضت أسعار لحم البقر الطازج بنسبة 1.56% والدجاج الطازج 1.13% والخبز الأبيض 1.04%. وكان الاستثناء الوحيد خلال فترة الدراسة هو ارتفاع أسعار بيض الدجاج بنسبة 14.15% نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار البيض في القدس الشرقية (25%) وفي قطاع غزة (16.28%). وقد وصلت معظم أسعار السلع أعلى مستوياتها في تموز وأب.

ومنذ مطلع عام 2014، شهدت أسعار العديد من المواد الغذائية الأساسية إنخفاضا، ولكن بنسب متفاوتة. وعلى وجه التحديد، إنخفضت أسعار الدجاج الطازج بنسبة 12.39% وبيض الدجاج بنسبة 8.15%. وفي المقابل سجلت أسعار الأرز والسكر وزيت الزيتون ارتفاعا ملحوظا: 23.79%، 3.54%، و1.15% على التوالي.

أسعار المواد الغذائية في فلسطين مقارنة

بأسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية

يقارن الشكل 2 بين أسعار الغذاء في فلسطين (المحور الأيسر) وأسعار الغذاء في الأسواق العالمية (المحور الأيمن) خلال العام 2014. وعلى الرغم من أن فلسطين تستورد الكثير من السلع الغذائية والمشروبات الخفيفة، إلا أن أسعار المواد الغذائية في فلسطين اختلفت خلال فترة

الغربية، 6.16% في قطاع غزة، و1.82% في القدس الشرقية. ويمكن أن تعزى الزيادة الكبيرة في غزة إلى العدوان الإسرائيلي الأخير وأثره السلبي على توفر المواد الغذائية وأسعارها.

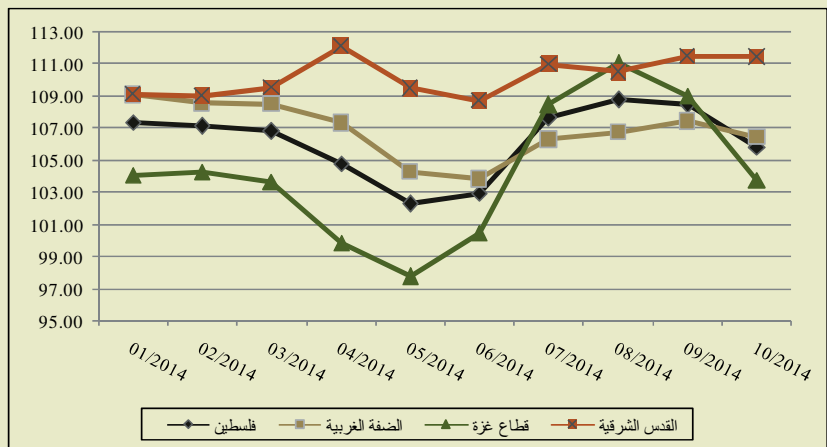
أسعار المواد الغذائية مقارنة بأسعار السلع

الاستهلاكية الأخرى

يشير الشكل 2 إلى أن كلا من مؤشر أسعار الغذاء والرقم القياسي لأسعار المستهلك (الذي يعتبر مؤشر أسعار الغذاء إحدى مكوناته) اتخذوا تقريبا نفس الاتجاه في عام 2014، ولا عجب في ذلك إذ أن المواد الغذائية والمشروبات الخفيفة تشكل جزءا كبيرا من استهلاك الأسر الفلسطينية. بعد تراجع كلا المؤشرين في الأشهر الخمسة الأولى من العام، أخذ في الارتفاع بعد أيار، واستمر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الارتفاع حتى أيلول، في حين بدأ مؤشر أسعار الغذاء بالإنخفاض بعد شهر آب. وعموما، كان الارتفاع في أسعار المواد الغذائية والمشروبات الخفيفة أعلى من الارتفاع في أسعار جميع السلع

الشكل 1: مؤشر أسعار الغذاء- الجهاز المركزي للإحصاء، حسب المنطقة (سنة الأساس

2010 = 100)، من كانون ثانٍ- تشرين أول 2014



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014

منذ بداية عام 2014، لم تتخذ أسعار المواد الغذائية في فلسطين منحى واحدا، حيث تظهر بيانات مؤشر أسعار الغذاء في فلسطين إنخفاضا في أسعار المواد الغذائية في الأشهر الخمس الأولى من السنة، ثم ارتفاعا حتى شهر آب، قبل أن تعود للإنخفاض مرة أخرى. وعلى العموم، ارتفع مؤشر أسعار الغذاء في فلسطين ما بين أيار (آخر شهر مشمول في نشرة الأمن الغذائي العدد العاشر) وتشرين أول بنسبة 3.48% ليصل إلى 105.81 نقطة. وخلافا للمنى التنزلي الذي اتخذته في الأشهر القليلة الأولى من عام 2014، ارتفعت أسعار المواد الغذائية والمشروبات الخفيفة بنسبة 6.37% بين أيار وأب، عندما بلغت أعلى مستوى لها لهذا العام عند 108.76 نقطة، وذلك قبل أن تنخفض بنسبة 2.71% بين آب وتشرين أول.

أسعار المواد الغذائية حسب المنطقة

يعرض الشكل 1 مؤشر أسعار الغذاء لفلسطين وال الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. من المهم أن نلاحظ أن حركة أسعار المواد الغذائية في الضفة الغربية وقطاع غزة اتخذت تقريبا نفس نمط الأسعار في المؤشر العام لأسعار الغذاء في فلسطين. ففي الضفة الغربية بلغ مؤشر الأسعار أدنى مستوى له لعام 2014 (103.79 نقطة) في حزيران بينما بلغ ذروته (107.42 نقطة) في أيلول. ومن الملفت للانتباه أن قيم مؤشر الأسعار في غزة تجاوزت قيم المؤشر في الضفة الغربية في تموز وبقيت كذلك في شهري آب وأيلول. أما في تشرين الأول، فقد رجعت إلى مستواها المعهود بإنخفاضها دون مستواها في الضفة الغربية. في شهر آب، عندما وصل مؤشر الأسعار في غزة إلى أعلى مستوى له في العام (111.01 نقطة)، تجاوز ليس فقط مؤشر الأسعار في الضفة الغربية، وإنما أيضا مؤشر القدس الشرقية (110.50 نقطة) على الرغم من أن أسعار المواد الغذائية في القدس الشرقية بالعادة أعلى بكثير من مستوياتها في كل من الضفة الغربية و قطاع غزة. بعد أيار، شهد مؤشر القدس تذبذبا في الأسعار صعودا ونزولا، ولكنه طوال فترة الدراسة ظل أعلى من نظيره في الضفة الغربية، ليلعب 111.45 نقطة في تشرين أول. وبشكل عام، ارتفع مؤشر أسعار الغذاء ما بين أيار وتشرين أول في جميع المناطق: 2.06% في الضفة

الجدول 1: أسعار المواد الغذائية الأساسية في فلسطين، كانون ثان-تشرين أول (بالشيكل)

السلع	وحدة (كغ)	كانون الأول	شباط	آذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	أب	ايلول	تشرين أول	% التغير من (ايار-تشرين أول)	% التغير من (كانون ثاني-تشرين أول)
أرز	25	103.38	107.42	117.96	125.87	128.29	128.05	125.89	125.06	125.33	127.98	-0.24	23.79
دقيق أبيض	60	151.20	151.23	146.25	151.75	151.82	150.88	150.58	159.23	150.90	150.54	-0.84	-0.44
خبز أبيض	1	3.83	3.84	3.87	3.86	3.86	3.86	3.86	3.86	3.86	3.82	-1.04	-0.27
لحم بقري طازج	1	47.30	47.42	48.39	47.56	47.45	47.41	48.16	48.70	47.22	46.71	-1.56	-1.26
لحم دجاج طازج	1	16.97	16.90	16.25	15.75	15.04	15.31	15.60	15.97	16.50	14.87	-1.13	-12.39
حليب 3%	1	7.54	7.51	7.58	7.51	7.51	7.50	7.58	7.57	7.49	7.47	-0.53	-0.88
بيض دجاج	2	18.36	18.10	16.80	15.57	14.77	15.05	17.95	17.46	15.92	16.86	14.15	-8.15
زيت زيتون	1	28.04	27.61	28.16	28.15	28.41	28.29	28.48	27.91	28.24	28.36	-0.18	1.15
سكر (كرستال)	50	138.37	142.65	142.45	145.10	147.05	147.09	146.16	146.69	145.77	143.27	-2.57	3.54

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، 2014

أول وصلت أسعار المواد الغذائية في فلسطين ذروتها في شهر آب، إبان العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وفي المقابل، بلغ مؤشر منظمة الأغذية والزراعة ذروته في وقت سابق من العام (آذار). وبينما بلغ المؤشر المحلي أدنى مستوياته في أيار، سجل مؤشر منظمة الأغذية

في فلسطين تراجعت في الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي ومن ثم ارتفعت حتى آب (عندما بدأت تتراجع مرة أخرى)، ارتفعت أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية في الأشهر الثلاثة الأولى ومن ثم انخفضت قبل أن تستقر في أيلول. وبين شهري كانون ثان وتشرين

الدراسة عن أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية إلى حد بعيد. ويمكن تفسير هذا الاختلاف بالنظر إلى مكونات مؤشر أسعار الغذاء في فلسطين، بالإضافة إلى العديد من العوامل المحلية التي تؤثر على أسعار الغذاء. وفي حين أن أسعار المواد الغذائية والمشروبات الخفيفة

تقييم الأمن الغذائي في قطاع غزة

والأسر المصابة و / أو تلك التي تقدم معونات مالية للعائلات النازحة. وبالكاد تكفي المساعدات الغذائية المقدمة في الملاجئ للحصول على الحد الأدنى من الأسعار الحرارية والتنوع الغذائي، وهذا ينسحب على الأسر النازحة والأسر المصابة.

ثالثاً، يرجح التقرير حدوث تدهور في الوضع الغذائي إذا لم يتم إجراء إصلاحات عاجلة لشبكات المياه والوحدات السكنية المتضررة، حيث أن وضع المياه النظيفة لم يكن باحسناً حتى قبل الحرب، وقد تفاقم بعد الحرب، خاصة للأسر التي تضررت بيوتها. كما يعاني قطاع غزة من مشاكل النظافة، لا سيما بين الأطفال الصغار، حيث يرفع الاكتظاظ في ملاجئ مدارس الأونروا ومنازل الأسر المصابة من مخاطر الأمراض المعدية. أما بالنسبة للوقود، فعلى الرغم من توفره، غلا أن أسعاره باهظة. أما غاز الطهي، فلا يتوفر إلا بكميات محدودة كما كان عليه الحال قبل الحرب، مما يضطر العائلات إلى استخدام الحطب للطهي، وبالتالي فإن الأسر غير القادرة على الحصول على الحطب تضطر إلى تقليل استهلاكها من الأطعمة المطبوخة والتحول إلى الأطعمة الجاهزة.

أما الفواكه والخضروات الطازجة، فقد انخفض المعروض منها في الأسواق بسبب عدم قدرة القطاع الزراعي المحلي على تلبية الطلب المحلي على البندورة والبطاطا والكوسا والبانجان، وهي ظاهرة تحدث لأول مرة في السنوات الـ 20 الماضية كنتيجة مباشرة للأضرار والخسائر التي لحقت بالقطاع الزراعي خلال الهجوم الإسرائيلي.

يلخص الجدول 2 التكاليف التقديرية المباشرة وغير المباشرة للحرب على القطاع الزراعي حتى تاريخ 21 آب. بلغت الخسائر الإجمالية للقطاع الزراعي ما يعادل 450 مليون دولاراً، أكثر من ثلثها على شكل خسائر مباشرة. تكبد قطاع الإنتاج النباتي حوالي 43.2% من الأضرار، تليه خسائر البنية التحتية بنسبة 30.9%، ثم الإنتاج الحيواني بنسبة 23.6% من الأضرار، وأخيراً قطاع صيد الأسماك بنسبة 2.2%.

ويخلص التقرير أيضاً إلى أن الحرب أثرت على وصول الأسر التي دمرت منازلها و / أو أصولها الإنتاجية و / أو فقدت مصدر رزقها إلى الغذاء، وتشمل هذه الأسر النازحين داخل القطاع والمزارعين وعمال الزراعة

أصدر قطاع الأمن الغذائي في فلسطين مؤخرًا تقرير التقييم السريع للأمن الغذائي في حالات الطوارئ في قطاع غزة. (1) يتناول التقرير (الذي يستند إلى زيارات ميدانية ومقابلات مع أسر ومجتمعات محلية أجرتها شركة خاصة ما بين 15 أيلول و 2 تشرين أول) حالة الأمن الغذائي في غزة بعد حوالي شهر من بداية وقف إطلاق النار الذي وضع حداً للعدوان الإسرائيلي. والهدف الرئيسي من التقرير هو توجيه التدخلات في مجال الأمن الغذائي والزراعة وسبل كسب العيش في قطاع غزة على المدى القصير (2-6 أشهر) وال المدى المتوسط (6-18 شهراً).

توصل التقرير إلى أربعة استنتاجات رئيسية حول حالة الأمن الغذائي في غزة بعد الحرب الإسرائيلية. أولاً، عاد الغذاء ليتدفق إلى غزة ووصل إلى مستويات ما قبل العدوان، وذلك نتيجة لارتفاع الواردات الغذائية للقطاع الخاص ووكالات الأمم المتحدة من الضفة الغربية وإسرائيل، فضلاً عن الاستئناف الجزئي للإنتاج المحلي من الخضروات واللحوم والبيض. وفي الوقت الراهن يتوفر الأرز والبقوليات والخضروات المعلبة والمخللات والصلصات والشاي والقهوة وعصائر الفاكهة في محلات البيع بالتجزئة في جميع أنحاء غزة بأسعار ما قبل الحرب، في حين تتوفر منتجات الألبان المستوردة والمحلية في محلات السوبر ماركت الكبيرة وفي شبكة محلات التجزئة المشاركة في برنامج القسائم (الكوبونات). إلا أن أسعار المواد الغذائية والمشروبات الخفيفة ارتفعت بشكل كبير في السنوات الأخيرة في قطاع غزة بسبب الارتفاع في أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية، والاعتماد الكبير على الواردات الغذائية، وارتفاع تكاليف النقل الداخلي، والتكاليف المرتبطة بالقيود المفروضة عند نقاط العبور.

الجدول 2: الخسائر المباشرة وغير المباشرة للقطاع الزراعي في قطاع غزة (دولار أمريكي)

القطاع الفرعي	خسائر مباشرة (دولار أمريكي)	خسائر غير مباشرة (دولار أمريكي)	مجموع الخسائر (دولار أمريكي)
الإنتاج النباتي	131,666,036	62,500,000	194,166,036
الإنتاج الحيواني	54,676,500	51,500,000	106,176,500
البنية التحتية	120,806,900	18,000,000	138,806,900
قطاع الأسماك	8,000,000	2,000,000	10,000,000
المجموع	315,149,436	134,000,000	449,149,436

المصدر: تقرير التقييم السريع للأمن الغذائي في حالات الطوارئ في قطاع غزة، تشرين أول، 2014.

لتصل إلى 210.4 نقطة في تشرين الثاني، وهذه القراءة تمثل ارتفاعاً بنسبة 13.3% عن الشهر المناظر من عام 2013. وبين شهري أيار وتشرين الثاني بلغ متوسط الرقم القياسي لأسعار اللحوم 206.7 نقطة، أو 13% أعلى من متوسط الفترة المناظرة من العام السابق.

وتتوقع منظمة الأغذية والزراعة أن ينمو الإنتاج العالمي للحوم بنسبة 1.1% في عام 2014، ليصل إلى 311.6 مليون طن. ومن المتوقع أن تكون البلدان النامية المصدر الأساسي لهذا النمو، كما تشكل هذه البلدان محور الطلب على السلع الغذائية. وتتوقع منظمة الأغذية والزراعة ارتفاع إنتاج لحوم الأبقار بنسبة 0.8% (ليصل إلى 68.3 مليون طن) ولحوم الدواجن بنسبة 1.1% (ليصل إلى 107.6 مليون طن) ولحوم الخنزير بنسبة 1.4% (ليصل إلى 116.1 مليون طن) ولحوم الضأن بنسبة 0.6% (ليصل إلى 14 مليون طن).

• مؤشر أسعار الألبان

وعلى غرار المؤشر العام، وصل مؤشر أسعار الألبان الانخفاض خلال فترة الدراسة، ولكن بمعدلات أكبر. فبين شهري أيار وتشرين الثاني، إنخفضت أسعار منتجات الألبان بمقدار الربع، وهبط المؤشر إلى 178.1 نقطة في تشرين الثاني، وهو أدنى مستوى له منذ تموز 2012، كما أنه أقل بنسبة 29% عن مستوى الشهر المناظر من عام 2013. وبين شهري أيار وتشرين الثاني بلغ متوسط الرقم القياسي لأسعار الألبان 207.5 نقطة، أو 16.7% أقل من متوسط الفترة المناظرة من العام السابق.

وتشير بيانات منظمة الأغذية والزراعة إلى توقع ارتفاع إنتاج الألبان في العالم بنسبة 2.4% في عام 2014، ليصل إلى 792 مليون طن. وفي حين أن مختلف مناطق العالم ستشهد زيادة في الإنتاج، إلا أن معظم الزيادة ستاتي من البلدان الآسيوية، والتي سيكون الطلب فيها (لا سيما الصين وبنغلاديش وباكستان ونيوزيلندا) أعلى من غيرها من المناطق.

بان المعونات الغذائية الطارئة كانت ضرورية خلال الحرب ولكنها لم تعد كذلك وذلك لتوفر المواد الغذائية في السوق المحلية. ويوصي التقرير بان الأهم من ذلك هو (إلى جانب تقديم المساعدات الغذائية) تقديم مساعدات مالية وتوفير فرص عمل مؤقتة و/ أو مساعدات عينية لإصلاح وإعادة بناء الأصول بما في ذلك إعادة تأهيل الأراضي. وعلى وجه الخصوص، يجب أن تتدخل الوكالات الإنسانية لاستعادة الأضرار التي لحقت بالأصول الزراعية مثل البيوت المحمية وأبار الري والمضخات وشبكات المياه ومزارع الماشية والدواجن والأسبجة وبساتين الزيتون والحضبات وقوارب الصيد. وأخيراً لا بد من وضع برامج مساعدات اجتماعية مؤقتة لدعم أسر المزارعين لحين استعادة قدرتها الإنتاجية الكاملة.

1 http://foodsecuritycluster.net/sites/default/files/EFSA%20Report-Gaza-Nov2014_0.pdf

أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية

أسعار السلع الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية

يبين الشكل 4 الأرقام القياسية لأسعار المجموعات السلعية الأساسية الخمسة على مؤشر الفاو لأسعار الغذاء: اللحوم ومنتجات الألبان والحبوب والزيوت والسكر. فيما يلي نستعرض التطورات الرئيسية في أسعار هذه المجموعات بين شهري أيار وتشرين الثاني من هذا العام.

• مؤشر أسعار اللحوم

بدأت أسعار اللحوم في الأسواق العالمية بالارتفاع في أوائل 2014 حتى آب، عندما وصلت إلى 212 نقطة، وهو أعلى مستوى في تاريخ المؤشر، قبل أن تهبط

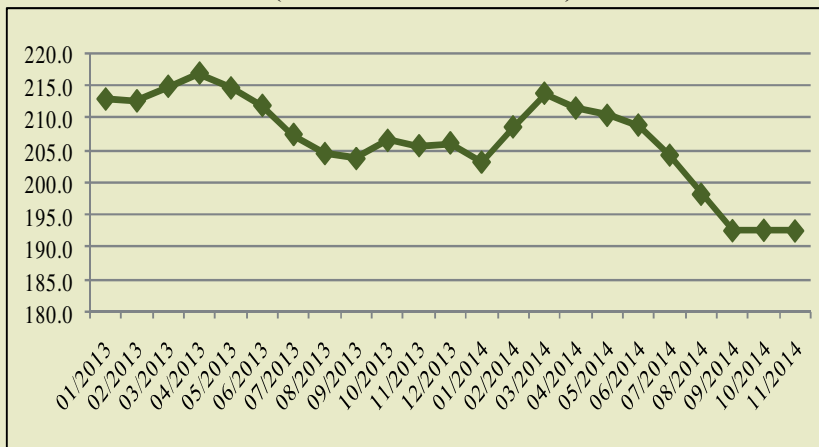
وأخيراً، أثر الهجوم الإسرائيلي سلباً على قدرة الأسر على التكيف والصمود نتيجة لفقدان مصادر الدخل واستخدام المدخرات ووجود أعداد كبيرة من المعالين وارتفاع الأسعار وزيادة النفقات. ولذلك فإن تجنب الأسر الاختيار بين شراء المواد الغذائية أو المواد الأساسية غير الغذائية يتطلب إستجابات اقتصادية ومادية سريعة لتوفير السكن واستعادة القدرة الإنتاجية.

ولمواجهة تحديات الأمن الغذائي في قطاع غزة، يقدم التقرير عدداً من التوصيات. فبالإضافة إلى مواصلة تقديم المساعدات للفقراء بنفس الوتيرة التي سادت قبل الحرب، لا بد من الاستمرار في تقديم المساعدة للأسر التي تضررت بيوتها وأصولها الإنتاجية و/ أو فقدت مصادر رزقها خلال الحرب. ومثل تلك المساعدات المقدمة يجب أن تنطور من توزيع المواد الغذائية العينية إلى المساعدات النقدية، بما في ذلك قسائم الغذاء، لضمان حصول الأسر على جميع احتياجاتها الغذائية، وإعادة بناء المنازل والأصول الإنتاجية بالحد الأدنى والقدرة على الوصول إلى الخدمات التعليمية والصحية. ويرى التقرير

منذ مطلع العام الحالي، اتخذت أسعار الغذاء في الأسواق العالمية (مقاسة بمؤشر الفاو لأسعار الأغذية) منحى تصاعدياً قبل أن تبدأ في نيسان بالإنخفاض لتستقر في أيلول عند حوالي 193 نقطة⁽¹⁾. كما نتبين من الشكل (3) أنه بين شهري أيار (آخر شهر مشمول في نشرة الأمن الغذائي العدد العاشر) وحزيران، إنخفضت أسعار الغذاء في الأسواق العالمية بنسبة 0.7%، ثم تبعه المزيد من الإنخفاض بين شهري حزيران وتموز (2.2%) وشهري تموز وأب (2.9%). ففي آب، إنخفض مؤشر منظمة الأغذية والزراعة تحت عتبة 200 نقطة (إلى 198.3 نقطة) للمرة الأولى في عام 2014. إستمر الهبوط لمدة شهر آخر، حين هبط المؤشر 2.8% بين آب وأيلول، قبل أن يستقر عند 192.7 نقطة في شهري أيلول وتشرين أول و 192.6 نقطة في تشرين الثاني. ومن المثير للاهتمام أن مستوى تشرين الثاني كان الأدنى منذ آب 2010. وفقاً لتقرير "الفاو" نصف السنوي لتوقعات الأغذية (الذي نشر في تشرين أول 2014)، يدل هذا الإنخفاض على توفر معظم المواد الغذائية في الأسواق العالمية وإنخفاض مستوى عدم اليقين عما كان عليه في السنوات الأخيرة⁽²⁾.

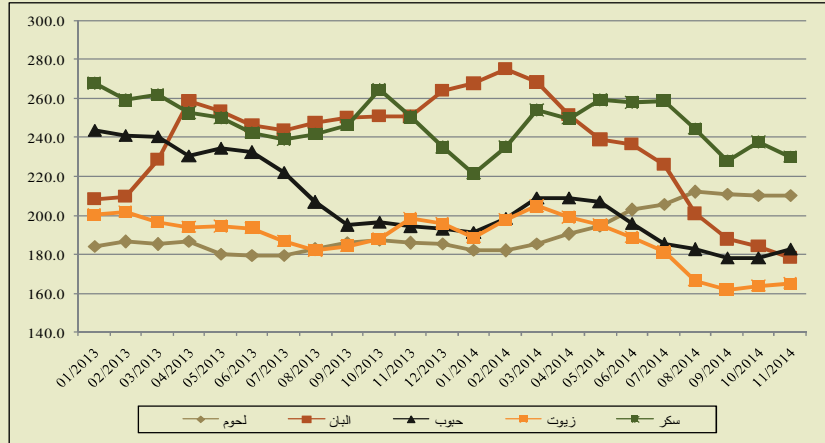
وبمقارنة العام 2014 بالعام السابق، تظهر البيانات أن حركة الأسعار في أشهر 2014 كانت مماثلة إلى حد بعيد لمثلثاتها في عام 2013: ارتفاع في بداية السنة، إنخفاض خلال الأشهر الوسطى واستقرار نسبي في نهاية العام. وأخيراً، من الجدير بالذكر أن قيمة مؤشر الفاو لأسعار الغذاء في تشرين الثاني 2014 كانت أقل ب 6.4% من قيمته في تشرين الثاني 2013.

الشكل 3: مؤشر الفاو لأسعار الغذاء، كانون الثاني 2013- تشرين الثاني 2014 (سنة الأساس 2002-2004=100)



مؤشر الجوع العالمي 2014

الشكل 4: مؤشر الفاو لأسعار المجموعات الغذائية الخمس الأساسية كاتون الثاني 2013- تشرين الثاني 2014 (سنة الأساس 2002-2004=100)



المصدر: الفاو، 2014

في تشرين أول 2014، أصدر المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية العدد التاسع من تقرير مؤشر الجوع العالمي⁽¹⁾. ويأتي العدد التاسع قبل عام من الموعد المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفقا لتقرير عام 2014، انخفض مؤشر الجوع في البلدان النامية ككل بنسبة 39% منذ عام 1990، ومع ذلك، فإن معدلات الجوع في العالم ما زالت خطيرة، حيث لا زال ما مجموعه 805 ملايين إنسان يعانون من الجوع، لا سيما في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وجنوب آسيا، على الرغم من أن هذه المناطق بالذات شهدت تحسنا ملحوظا ومطرذا منذ عام 1990، وخاصة في الاعوام التي تلت 2005. ففي الفترة الواقعة بين عامي 1990 و 2014، استطاعت 26 دولة خفض مستويات الفقر فيها بنسبة 50% أو أكثر. وقد جاءت في قمة هذه البلدان كل من أنغولا وبنغلاديش وكمبوديا وتشاد وغانا وملاوي والنيجر ورواندا وتايلاند وفيتنام. وفي نهاية تشرين الثاني 2014، أكدت منظمة الفاو نجاح 13 بلدا في مكافحة الجوع، محققة الهدف الإنمائي الأول (والمتمثل في خفض نسبة الجوع في العالم الى النصف بحلول 2015) وهدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996 (والمتمثل في خفض عدد الجوع في العالم الى النصف بحلول 2015)⁽²⁾. وتشمل هذه البلدان البرازيل والكاميرون وإثيوبيا واليابون وغامبيا وإيران وكيريباتي وماليزيا وموريتانيا وموريتانيوس والمكسيك والفلبين والأوروغواي.

ومع ذلك، لا يزال الجوع يشكل تحديا كبيرا للبشرية، حيث يشير مؤشر الجوع الى أن 14 بلدا لا تزال تعاني من مستويات جوع خطيرة (تيمور الشرقية وجزر القمر وجنوب السودان وتشاد وإثيوبيا واليمن وزامبيا وهاتي وسيراليون ومدغشقر وجمهورية أفريقيا الوسطى والنيجر وموزمبيق وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)، بالإضافة إلى بلدين تعيشان مستويات خطيرة للغاية (بوروندي وإريتريا). وبينما شهدت كثير من بلدان جنوب الصحراء الكبرى تراجعا في معدلات الجوع، تدهور الوضع في سوازيلاند التي شهدت أكبر زيادة في مستوى الجوع بين عامي 1990 و 2014.

يولي تقرير مؤشر الجوع العالمي لعام 2014 اهتماما خاصا بمسألة كثيرا ما يتم التغاضي عنها، ألا وهي مسألة الجوع الخفي، الذي يسمى أيضا نقص المغذيات الدقيقة، وهو شكل من أشكال سوء التغذية ناتج عن النقص الحاد في الفيتامينات والمعادن اللازمة للحفاظ على نمو سليم وصحة جيدة لدى الأطفال وقيام الجسم والوظائف البدنية والعقلية الحيوية لدى البالغين. وعادة ما ينتج الجوع الخفي عن سوء النظام الغذائي وازدياد الحاجة الى المغذيات الدقيقة (أثناء الحمل أو الرضاعة) أو بسبب بعض الأمراض والالتهابات والطفيليات. وفي حين أن الجوع الخفي لا يمكن ملاحظته بسهولة كما هو الحال مع الجوع العادي، إلا أنه يترك آثارا خطيرة وطويلة الأمد على الانسان. وتشير التقديرات إلى أنه في الوقت الراهن هناك أكثر من مليار شخص حول العالم يعانون من نقص المغذيات الدقيقة، وهو أكثر من ضعف عدد الأشخاص الذين يعانون من نقصان السعرات الحرارية (805 ملايين). وعلى الرغم من أن الجوع الخفي يعتبر أكثر انتشارا في البلدان النامية، إلا أنه موجود أيضا على نطاق واسع في البلدان الغنية، خاصة على شكل نقص في الحديد واليود. ومن حيث التوزيع الإقليمي، تم رصد أعلى المعدلات في جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، في حين تنخفض المعدلات في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بسبب

لتصل إلى 535.5 مليون طنا نتيجة للتوسع في إنتاج فول الصويا. كما تتوقع منظمة الفاو أن يرتفع الانتاج العالمي من الزيوت والدهون بنسبة 2.7% ليصل إلى 207.5 مليون طنا، في حين سيشهد استخدام الزيوت والدهون ارتفاعا بنسبة 4.1% ليصل إلى 206.6 مليون طنا. كما تتوقع المنظمة أن يرتفع إنتاج وجبات الطعام والكعك الى 137.1 مليون طنا، أي بزيادة مقدارها 7% مقارنة بالموسم السابق، وفي المقابل من المتوقع أن يرتفع استخدام هذه الوجبات بنسبة 5.8% الى 130.9 مليون طنا.

• مؤشر أسعار السكر

كانت أسعار السكر خلال فترة الدراسة أكثر تقلبا من المجموعات الأخرى، وإن كانت نسب التغير الشهرية قليلة نسبيا. هبطت أسعار السكر في الاسواق العالمية بين أيار وحزيران، ومن ثم عادت الى الارتفاع بين حزيران وتموز، قبل أن تهبط حتى نهاية أيلول. ومن ثم شهدت ارتفاعا في تشرين الأول وإنخفاضا في تشرين الثاني. بلغ مؤشر أسعار السكر في ايلول 228.1 نقطة، وهو أدنى مستوى له منذ حزيران 2010. وفي تشرين الثاني بلغ المؤشر 230 نقطة، ما يشكل إنخفاضا بنسبة 8.2% عن الشهر المناظر من عام 2013. وبين شهري أيار وتشرين الثاني بلغ متوسط الرقم القياسي لأسعار السكر 245.2 نقطة، أو 1.1% أقل من متوسط الفترة المناظرة من عام 2013.

تتوقع منظمة الفاو ارتفاع إنتاج العالم من السكر في موسم 2014/2015 ليقف فوق الاستهلاك للعام الخامس على التوالي، إلا أن الفائض سيكون محدودا. ومن الملاحظ أن التراجع الحاصل في انتاج السكر في البرازيل والصين وباكستان يقابله زيادة انتاج في الهند والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي. وفي كل الاحوال، تتوقع الفاو نمو انتاج العالم من السكر بنسبة 0.9% إلى 1839 مليون طنا، في حين أن الاستخدام الكلي سيبلغ 181.9 مليون طنا، أي بزيادة قدرها 2.4% عن الموسم السابق.

1 <http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/en/>

2 <http://www.fao.org/3/a-i4136e.pdf>

• مؤشر أسعار الحبوب

واصل مؤشر أسعار الحبوب الهبوط حتى أيلول، عندما بلغ 178.1 نقطة، وهو أدنى مستوى له منذ تموز 2010. وفي تشرين أول ارتفعت أسعار الحبوب لتصل إلى 178.3 نقطة وارتفعت مرة أخرى الى 183 نقطة في تشرين الثاني، أي أقل ب 5.8% من القراءة التي سجلها المؤشر في الشهر المناظر من العام السابق. وخلال الفترة الممتدة من أيار الى تشرين الثاني بلغ متوسط الرقم القياسي لأسعار الحبوب 187.2 نقطة، أو 11.6% أقل من متوسط الفترة المناظرة من العام السابق.

هذا وتتوقع منظمة الأغذية والزراعة أن يبلغ الإنتاج العالمي من الحبوب لموسم 2014/2015 حوالي 2523 مليون طنا، وهو نفس حجم الإنتاج الفعلي في موسم 2013/2014. كما تتوقع منظمة الفاو أن يحقق إنتاج القمح مستوى قياسيا جديدا (718.5 مليون طن)، في حين أن إنتاج الحبوب الخشنة (1308 مليون طنا) سيكون قريبا من حجم الانتاج في الموسم السابق. أما الانتاج العالمي من الأرز، فلن يتجاوز 496.4 مليون طنا نتيجة للظروف الجوية غير المواتية. ومن المتوقع أيضا أن يزداد استخدام محاصيل الحبوب بنسبة 1.8% عن العام السابق ليصل إلى 2461 مليون طنا، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 1.1% في إجمالي استخدام الحبوب في الغذاء البشري و 2.5% ارتفاع في إجمالي استخدام الحبوب كاعلاف للحيوانات و 2.2% زيادة في استخدامات أخرى.

• مؤشر أسعار الزيوت

استمرت أسعار الزيوت في الاسواق العالمية بالإنخفاض حتى ايلول، عندما بلغ المؤشر 162.0 نقطة، وهو أدنى مستوى له منذ تشرين أول 2009. وفي الشهرين التاليين، ارتفع المؤشر إلى 163.7 نقطة في تشرين أول و 164.9 نقطة في تشرين الثاني، ما يشكل إنخفاضا بنسبة 16.9% عن الشهر المناظر من عام 2013. وبين شهري أيار وتشرين الثاني بلغ متوسط الرقم القياسي لأسعار الزيوت 174.6 نقطة، أو 7.9% أقل من متوسط الفترة المناظرة من العام السابق.

تتوقع منظمة الأغذية والزراعة نمو إنتاج البذور الزيتية في موسم 2014/2015 بنسبة 4.7% (مقارنة بالموسم السابق)

الأمن الغذائي والفقير في الارتفاع. وقد أدى الاعتماد على السلع الغذائية الرخيصة (بما في ذلك السلع المدعومة) والغنية بالسعرات الحرارية إلى رفع معدلات السمنة وسوء التغذية. وقد أظهرت التجربة المصرية أن بناء قدرة الأسر على التكيف ينبغي ألا يقف عند مجرد التعامل الآني مع الأزمات والصراعات. وبالتالي قدم التقرير ثلاث توصيات: تحسين كفاءة سلسلة التوريد، وتحسين نظام الاستهداف، وتكميل واستبدال السلع المدعومة.

وأما بالنسبة للصومال، البلد الذي مزقته الصراعات المتتالية في العقدين الماضيين، فقد أورد التقرير دراسة قام بها مايشنات وإكر (2014) (4). توصلت الدراسة إلى أن التقلبات في درجات الحرارة وزيادة طول فترة الجفاف بدرجة واحدة عن المعدل الإقليمي (والذي يؤثر بشكل خاص على أسعار الماشية) تزيد من احتمالات الصراع بنسبة 62%. وقد أوصت الدراسة بمعالجة تغير المناخ كجزء من أي استراتيجية لمنع نشوب الصراعات والأهتام بشكل خاص بسبل المعيشة للرعاة ومرابي المواشي. ومن الضروري الاهتمام بالنمو الاقتصادي وتنوع مصادر الدخل لتحسين قدرة الأسر على تحمل صدمات الطقس. كما ينبغي توسيع أسواق الائتمان والتأمين والمساعدات المالية والتقنية اللازمة لتكيف الرعاة مع الجفاف وتشجيعهم على تربية الحيوانات التي يتم تسويقها في أوقات مبكرة من الموسم.

وأخيرا فيما يتعلق بالسودان، أظهرت دراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (5) أن المناقشة على الموارد الطبيعية المحدودة كانت واحدة من الأسباب الرئيسية للصراع. عانت المجتمعات الرعوية والزراعية-الرعية في هذا البلد من الظروف المناخية القاسية. وعلى غرار الصومال، أدى الارتفاع في درجات الحرارة إلى زيادة وتيرة الصراع العنيف بنسبة 32% (6). وقد أوصى التقرير بتحسين فرص الوصول إلى الأسواق والمعلومات عن السوق وتعزيز قطاع التأمين والائتمان كأدوات تسمح للرعاة بتقليل الاحتفاظ بالقطعان وتوفيرها خلال فترات الجفاف. ومن الضروري أيضا تعزيز الخدمات الأساسية (خاصة المقدمة للمناطق النائية التي تعاني من الإنعدام المزمن في الأمن الغذائي) كخطوة نحو تعزيز التكيف على المدى الطويل.

وعلى العموم، توصل تقرير السياسات الغذائية إلى استنتاج مفاده أن بناء القدرة على التكيف على المستوى الوطني يتطلب ليس فقط سياسات على المستوى الحكومي، بل أيضا نهجا تشاركيا يضمن أولا إخراج المواطنين في عملية صنع القرار وثانيا توفير الخدمات الكافية لجميع المحتاجين. أما على المستوى الأسري، فلا بد من تطوير برامج محددة من قبل الحكومة أو الهيئات الدولية لردع الأفراد عن المشاركة في النزاعات وتعريفهم بتكلفة الفرصة البديلة إذا ما فكروا بالانخراط في هذه الصراعات.

- 1 <http://www.ifpri.org/sites/default/files/publications/pr28.pdf>
- 2 "Does Food Security Matter for Transition in the Arab Countries?" by Jean-Francois Maystadt, Jean-Francois Trinh Tan and Clemens Breisinger published in Food Policy 46 (2014) 106-115.
- 3 <http://www.fao.org/docrep/003/W3613E/W3613E00.HTM>
- 4 "Extreme Weather and Civil War: Does Drought Fuel Conflict in Somalia through Livestock Price Shocks?" by Jean-Francois Maystadt and Olivier Ecker published in American Journal of Agricultural Economics (2014).
- 5 Sudan Post-Conflict Environmental Assessment by UNEP (2007).
- 6 Local Warming and Violent Conflict in North and South Sudan by Margherita Calderone, Jean-Francois Maystadt and Liangzhi You, IFPRI Discussion Paper 01276, Washington, DC (2013).

الصحة والزراعة والتعليم والتخطيط والمالية والمياه والصرف الصحي في وضع السياسات لضمان أن تكون هذه السياسات مناسبة وكافية ومكاملة لبعضها البعض. ثالثا، ضرورة الاستثمار في بناء القدرات البشرية وتخصيص الأموال اللازمة لبناء الخبرات في مجال التغذية على جميع المستويات، جنبا إلى جنب مع التنسيق مع المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية والفاو وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف ومنظمات المجتمع المدني. رابعا، ينبغي على الحكومات والمؤسسات الدولية خلق بيئة قانونية تشجع على التغذية الكافية وتعزز المساءلة. وأخيرا، يجب توسيع قاعدة المراقبة والبحوث لتعزيز مبدأ المساءلة.

- 1 <http://www.ifpri.org/sites/default/files/publications/ghi14.pdf>
- 2 <http://www.fao.org/news/story/en/item/270380/icode/>

بين الأمن الغذائي على المستوى الوطني وعلى مستوى الأسرة، حيث يتحقق الأمن الغذائي على المستوى الوطني عندما يكون البلد قادرا على إنتاج أو استيراد أو تخزين ما يكفي من الغذاء لجميع المواطنين في جميع الأوقات، وهو شرط أساسي لتحقيق الأمن الغذائي على مستوى الأسرة الذي يفترض تمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من النواحي المادية والاجتماعية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبى حاجاتهم التغذوية وتتاسب أذواقهم الغذائية، كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة (3). ويتم من خلال السياسات والاستثمارات تحقيق التكيف على المستوى الوطني، الذي يعتبر شرطاً لتحقيق التكيف على مستوى الأسرة.

يشتمل الإطار المفاهيمي للتقرير على ثلاث أفكار رئيسية: 1. إن النزاعات، وما يرافقها من صدمات، تؤثر على الأمن الغذائي على المستويين الوطني والأسري. 2. يمكن أن يؤدي إنعدام الأمن الغذائي إلى تأجيل النزاعات. 3. بناء القدرة على مواجهة إنعدام الأمن الغذائي قد يقلل من النزاعات. قام مؤلفو التقرير بإجراء أربع دراسات حالة على البلدان المتضررة من النزاعات، بما فيها إحدى البلدان من ذوات الدخل المنخفض (الصومال) وثلاثة بلدان من ذوات الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط (مصر والسودان واليمن).

عصفت باليمن، البلد العربي الذي يعاني من أعلى مستويات إنعدام الأمن الغذائي (45% في 2011 و32% قبل ذلك)، سلسلة من الصراعات على مدى العقد الماضي أدت في مجملها إلى ارتفاع ملحوظ في أسعار المواد الغذائية في عام 2011. بدأ دخل الفرد ومستويات الأمن الغذائية بالتحسن في عام 2012، وقامت الحكومة اليمنية، بدعم دولي، بوضع استراتيجية الأمن الغذائي الوطني التي تتماشى مع الإطار المفاهيمي للتقرير المذكور، والهادفة إلى بناء القدرات على التكيف على المستويين الوطني والأسري.

أما في مصر، فقد كان تدهور الأمن الغذائي السبب الرئيسي لانفلاق ثورة يناير عام 2011. ولدعم الأمن الغذائي على مستوى الأسرة، زادت الحكومة من دعمها للمواد الغذائية كجزء من برنامج شبكة الأمان الاجتماعي، الذي لعب دورا رئيسيا في حماية الفقراء. ومع ذلك، استمرت مستويات إنعدام

النظام الغذائي الأكثر تنوعا والخدمات التي تقدمها هذه الدول لمواطنيها، مثل المغذيات الدقيقة والتعليم والتغذية والخدمات الصحية الأساسية. يقترح التقرير عدة حلول لمشكلة الجوع الخفي، بما في ذلك تنوع الوجبات الغذائية وتدعيم الأطعمة التجارية) إضافة كميات ضئيلة من المغذيات الدقيقة إلى المواد الغذائية الأساسية أو التوابل أثناء المعالجة) والتقوية البيولوجية (تدخل جديد نسبيا يهدف إلى إنتاج محاصيل جديدة باستخدام الأساليب التقليدية أو المعدلة وراثيا لزيادة محتوى المغذيات الدقيقة (والمكملات الغذائية).

يخلص التقرير إلى أهمية التركيز على نوعية الغذاء لمعالجة مشكلة الجوع الخفي وبالتالي القضاء عليها. كما يقدم التقرير عددا من التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة لمعالجة هذه المشكلة. أولا، التزام أصحاب القرار بقضايا الأمن الغذائي يعتبر أولى الخطوات للقضاء على الجوع الخفي. ثانيا، يتعين على الحكومات الوطنية إشراك وزارات ودوائر ومنظمات

أدبيات الأمن الغذائي

كيفية بناء القدرة على التكيف مع الصراع: دور الأمن الغذائي

تقرير السياسات الغذائية- المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI) تشرين أول 2014

فيما يلي نقدم ملخصا للتقرير الأصلي. يحتاج هذا التقرير بأن إنعدام الأمن الغذائي هو نتيجة للصراع ومسببا له في نفس الوقت (1). فمن البديهي الافتراض بأن الصراع يقلل من مستويات الأمن الغذائي بشكل مباشر، وذلك كونه يترافق مع انخفاض الإنتاج الزراعي الناتج عن تدمير البنية التحتية للقطاع الزراعي والممتلكات الزراعية والبنية التحتية المادية، وبالتالي يزيد من المخاطر المرتبطة بالوصول إلى أسواق الأغذية، والذي بدوره يرفع من أسعار المواد الغذائية المحلية. تطرق التقرير إلى عدد من الدراسات السابقة التي أكدت على التأثير السلبي للصراع على الأمن الغذائي والتغذية والصحة والتعليم.

ويذهب التقرير إلى أبعد من ذلك عندما يفترض أن إنعدام الأمن الغذائي يمكن أيضا أن ياجع الصراعات. منذ زمن بعيد، بحث العلماء في أسباب اندلاع الصراعات وتوصلوا إلى مجموعة من العوامل، تحديدا الفقر والبطالة بين الشباب وعدم المساواة في توزيع الدخل والأراضي والموارد الطبيعية والخصائص الجغرافية ووجود الموارد الطبيعية عالية القيمة وعدم كفاءة الحكم. وفي الآونة الأخيرة، سلطت بعض الدراسات الضوء على دور إنعدام الأمن الغذائي، لا سيما ارتفاع أسعار المواد الغذائية في تأجيل النزاعات، والامثلة على ذلك كثيرة، خاصة في السنوات الأخيرة. وعلاوة على ذلك، أظهر مقال (2) نشر حديثا (تم التطرق إليه في العدد العاشر من نشرة الأمن الغذائي) أن إنعدام الأمن الغذائي هو أحد الأسباب الرئيسية لنشوب الصراعات في البلدان العربية، حيث شهدت البحرين ومصر والأردن والمغرب واليمن احتجاجات على ارتفاع أسعار السلع الغذائية في عام 2008، أي قبل وقت قصير من اندلاع الانتفاضات في عدة بلدان عربية.

كما بحث التقرير في كيفية استخدام الأمن الغذائي لبناء القدرة على التكيف مع الصراعات، واقترح إطارا للتمييز